بحث تعزيز التعاون اليمني السعودي في مجال الاتصالات

■ ،، صنعاء/سبأ

بحث وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر أمس مع السفير السعودي بصنعاء علي بن محمد الحمدان علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها ،خاصة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأشار الدكتور بن دغر في اللقاء إلى ما تتميز به العلاقات اليمنية – السعودية من أواصر الإخاء والمودة.. مؤكدا عمق العلاقات المتميزة والمستمرة بين الشعبين الشقيقين على مدى العقود الماضية.. منوها بوقوف المملكة إلى جانب الشعب اليمني وقيادته خلال الأزمة التي مر بها الوطن.

من جانبه أشاد السفير السعودي بمستوى العلاقات المتقدمة بين الشعبين الشقيقين.. مؤكدا أهمية بذل المزيد من الجهود للارتقاء بتلك العلاقات نحو آفاق أوسع ،وبما يمكن اليمن من تجاوز الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها.

بحث آليات النهوض بعمل الهيئة العامة لتطوير تهامة

■ ،، الحديدة/سبأ

ناقشت الهيئة العامة لتطوير تهامة في اجتماعها أمس بالحديدة برئاسة رئيس الهيئةالدكتور عبدالسلام الطيب الإجراءات المتعلقة بتطوير عمل الهيئة خلال الفترة القادمة ومعالجة المشاكل التي تواجه الزراعة في المحافظة منها عدم توفر المشتقات النفطية خاصة مادة الديزل.

وفي الاجتماع استعرض مدير المنطقة الزراعية الوسطى المهندس حسين حسن دومه الأنشطة الزراعية والبرامج المنفذة خلال العام الماضي ٢٠١١م، والصعوبات المالية التي أدت إلى عدم تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات.

وأكد الاجتماع على أهمية تذليل كافة الصعوبات التي يواجهها المزارعون والعمل على إيجاد الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الزراعة والري والمالية والخدمة المدنية، وتكثيف الجهود لتنفيذ البرامج والأنشطة الزراعية المختلفة والعمل بروح الفريق الواحد لخدمة المزارعين وتقديم أفضل الخدمات الزراعية بما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي.

وتم التأكيد على أهمية التدريب والتأهيل للمهندسين والفنيين والمرشدين والمرشدات والعاملين في المنطقة، الى جانب الاستغلال الأمثل لمياه الري وتوعية المزارعين بأهمية الاستفادة من مياه الوديان من خلال إدخال تقنيات الري الحديثة.

في ٢١ فبراير

ورشة وطنية لمناقشة تقرير السلامة الاحيائية

■ ،،صنعاء/ سبأ

عقدت اللجنة الوطنية للسلامة الأحيائية أمس أول اجتماعاتها في إطار المرحلة الثانية من عمل اللجنة، برئاسة رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة المهندس محمود محمد شديوه وبحضور ممثلي الجهات المعنية، وذلك في إطار إعداد التقرير الوطني الثاني للسلامة الأحيائية.

وناقشت اللجنة مسودة التقرير الثاني حول السلامة الأحيائية، والمقرر تقديمه إلى سكرتارية بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، ووقف الاجتماع أمام الترتيبات الجارية لانعقاد الورشة الوطنية الخاصة بمناقشة التقرير مع الجهات المعنية والمقرر عقدها في ١٢ فبراير القادم.

واستعرضت اللجنة، الإطار الوطني للسلامة الأحيائية الذي أقره مجلس الوزراء وذلك بهدف إنجاز الجانب التنفيذي من الإطار، وناقشت الجهود المبذولة لإقرار اللائحة الوطنية للسلامة الأحيائية والتي ستوفر إطاراً تشريعياً وطنياً للتعامل مع السلع والمنتجات والأحياء المحورة وراثياً.

ووقف الاجتماع أمام ما يمثله التعارض القائم بين التزامات اليمن تجاه بروتوكول قرطاجنة وبين الإجراءات المتخذة حالياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مقراً في هذا السياق التواصل مع مكتب الاتصال مع منظمة التجارة العالمية في وزارة الصناعة والتجارة لمناقشة وحال الإشكاليات المرتبطة بهذا التعارض.

وزير التعليم الفني يبحث مع سفراء تونس والجزائر وإيران التعاون المشترك

■ ،صنعاء/ سبأ

بحث وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبدالحافظ ثابت نعمان أمس مع السفير التونسي بصنعاء توفيق جابر سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.

وتطرق اللقاء إلى إمكانية استفادة اليمن من التجربة التونسية في مجال التكوين المهني وبالذات في المجالين الفندقي والسياحي وتدريب الفتاة بما يسهم في تنمية الموارد البشرية لخدمة الوطن .

وأكد اللقاء على ضرورة الدفع بالعلاقات إلى مستوى أفضل بين وزارتي البلدين من خلال وضع تصورات تقرها اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين في أقرب اجتماع لها .

وأشاد الوزير نعمان في اللقاء بالعلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، مؤكدا على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وإشراكه في مختلف المجالات التي تلبي احتياجات سوق العمل باعتباره حجر الزاوية في بناء الأوطان.

من جانبه أبدى السفير التونسي استعداد بلاده تعزيز التعاون بين البلدين في مجال تنمية الموارد البشرية في مختلف التخصصات التي تحتاجها اليمن، مثمنا دور الوزارة في تحسين جودة ونوعية مخرجاتها من المعاهد الفنية والمهنية.

من جهة أخرى بحث وزير التعليم الفني والتدريب المهني في لقاء مماثل أمس مع السفير الجزائري بصنعاء عبدالرحمن بوزاهر آليات تفعيل الاتفاقية الموقعة بين وزارتي البلدين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني .

وشدد اللقاء على ضرورة الاهتمام بالإنسان وتوفير البيئة المناسبة لتسليحه بالعلم والمعرفة بما يكفل تعزيز قدراته ومهاراته المهنية التي يحتاجها.

وفي اللقاء نوه الوزير نعمان بما تقدمه الجزائر من مساعدات لليمن في مجال التعليم الفني سواء منح دراسية أو مدربين .. مشيرا إلى أهمية الدفع بالعلاقات نحو فضاء أوسع لما فيه مصلحة البلدين.. لافتا إلى أن الوزارة ستعمل على إدخال برامج تعليمية جديدة في إطار تحديث مناهج الوزارة، فضلا عن تنفيذ مشروع الحاسوب لطلاب المعاهد الفنية.

السفير الجزائري من جانبه أبدى استعداد بلاده زيادة عدد المنح التي تقدمها لليمن والبالغة ٢٠ خاصة في مجال تكوين المكونين، مشيدا في نفس الوقت بالعلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين .

إلى ذلك أكد وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبدالحافظ نعمان على ضرورة تعزيز العلاقات بين اليمن وإيران والدفع بها نحو مجالات أوسع انطلاقا من مصالح الشعب اليمني وسيادته المستقلة .

وشدد الوزير خلال لقائه أمس السفير الإيراني بصنعاء محمود حسن زاده على ضرورة تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني .

وقال الوزير نعمان:" نريد علاقات متميزة مع إيران والدول التي تكن لنا كل احترام، ونتطلع لعلاقات أخوية صادقة، وأملنا تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة لخدمة شعب وشباب اليمن، والعمل على تعزيز علاقات اليمن مع البلدان الإسلامية" .

وأشار إلى الإشكاليات التي تعترض عمل الوزارة وانعكاساتها في تخريج طلاب المعاهد الفنية والمهنية .. مؤكدا أهمية دعم الأشقاء والأصدقاء لتجاوز تلك الإشكاليات سواء بتحسين البنية التحتية من مناهج تعليمية وتوفير معدات وتجهيزات أو مدربين والعمل على توأمة بعض المعاهد في كلا البلدين.

من جانبه عبر السفير الإيراني عن أسفه للظروف غير الطبيعية التي مر بها اليمن وحرمت البلدين من الاستفادة من العلاقات الطبيعية ومردودها الإيجابي على مصالح البلدين والشعبين الشقيقين ".

وقال:" نتطلع أن يكون الوضع من التسامح والانفراج بحيث تعود العلاقات إلى طبيعتها واستفادة البلدين من الإمكانيات الواسعة المتاحة لخدمة أهداف ومصالح البلدين". مبديا رغبة بلاده في تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية مع اليمن في مختلف المجالات وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين وزارتي البلدين على صعيد التعليم الفني والمهني .

تنفيذي ذمار يستعرض الوضع التمويني بالمحافظة

■ ،،ذمار/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي لمحافظة ذمار في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ يحيى العمري الحالة الأمنية في المحافظة على ضوء التقرير المقدم من مدير أمن المحافظة حول الجهود المبذولة في سبيل ترسيخ الأمن والاستقرار والقضاء على بعض الاختلالات التي يقوم بها بعض الخارجين عن القانون.

واستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل أول المحافظة يحيى بن عبدالله الشايف ووكيل المحافظة محسن علي هارون والوكلاء المساعدون بالمحافظة ، تقريرا عن الوضع التمويني بالمحافظة فيما يتعلق بالمواد الأساسية من قبل مكتب الصناعة والتجارة ، وآخر عن أوضاع المشتقات النفطية ومادة الغاز المنزلي والية توزيعها والمشاكل والصعوبات والحلول التي تم اتخاذها والإجراءات التأديبية التي قامت بتنفيذها شركة النفط في المحافظة تجاه المحطات والأشخاص المخالفين.

كما استعرض المجلس تقريرا عن الموارد المالية والذي بين وجود عجز كبير في تحقيق الإيرادات المحلية والمشتركة خلال العام المنصرم ٢٠١٢م بصورة غير مسبوقة ، حيث أوضح التقرير أن الربط في الموازنة العامة للموارد المالية للمحافظة بلغ مليارين و٣٧٦ مليون و٤٠٣ آلاف ريال، فيما بلغ المحصل الفعلي ملياراً و٢١٧ مليوناً و٧٨٣ ألفاً و٣٦٧ ريالاً، وبلغ الفارق في العجز ملياراً و١٦٨ مليوناً و١١٩ ألفاً و٦٣٣ ريالاً بنسبة عجز وصلت إلى ٤٩٪.

وأقر الاجتماع تكليف مكتبي المالية والموارد المالية بالمحافظة بسرعة مخاطبة المكاتب الإيرادية عن أسباب العجز ووضع الحلول والمقترحات اللازمة لذلك.

كما ناقش الاجتماع تقريراً عن الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال وما حققته من نتائج إيجابية في المحافظة.

فيما استعرض المحافظ العمري الجهود التي بذلتها السلطة المحلية بالتعاون مع مختلف الجهات المركزية والمحلية لحل المشكلات العالقة في جامعة ذمار وفي مكتب التعليم الفني والتدريب المهني.. مؤكداً أن محافظة ذمار تحتضن جميع أبناء الوطن ولا فرق فيها بين أحد منهم عن الآخر، وأن ما نقل عنه من أكاذيب في بعض الصحف مجرد مغالطات يروج لها البعض ممن يريد خلق مزيد من التوتر بالمحافظة بعد أن نجحت قيادة المحافظة في تجنيبها المشاكل والصدامات المباشرة خلال فترة الأزمة السياسية.

من جانبه أكد مدير عام التعليم الفني والتدريب المهني عصام عبدالعزيز خلال ردوده وتوضيحه عن طبيعة الانتساب لمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة أن معاهد محافظة ذمار تضم ما نسبته ٧٥٪ من الطلاب القادمين من خارج محافظة ذمار في تجسيد للوحدة الوطنية دون أي تفرقة.

إدارة الموارد البشرية

أحمد سعيد شماخ

□ هناك الكثير من القضايا الشائكة والعالقة التي تطغى على المناقشات بالشأن اليمني المحلي، خصوصاً منها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتبعها حكومة الوفاق أو أية حكومة قادمة، رغم أن الحكومة الحالية تقف اليوم قاب قوسين أو أدنى، إما أن تكون أو لا تكون، فهي أمام مسؤولية تاريخية ومهام شاقة ومعقدة، خاصةً وأنها جاءت في ظل إرث ثقيل وعقبات وعوائق لا تحصى، وشحة موارد مالية وسياسات مالية ونقدية هزيلة وفاشلة وقيود سياسية كبيرة قد يتعذر على الدولة تحمل مزيد من التوظيفات وتحرير المجتمع اليمني من الفقر ومده بالخدمات اللازمة أو مساعدته على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمخاطر التي قد يواجهها في حياته اليومية أو المستقبلية وتحريره من الخوف والتوترات والقلق من المستقبل القادم أو أن تغذي شعور اليمنيين بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فاليمن لم تنجح حتى اللّحظة في تأمين شبكات الأمان الاجتماعي وفي رفع مستوى معيشة مواطنيها، ولم تحقق – أيضاً – المستوى الأدنى والمطلوب أو المقبول محلياً ودولياً باتجاه التنمية والنمو، خصوصاً وأن هذا البلد عاش منذ زمن ليس بقريب في ظل الاضطرابات والنزاعات والتقطعات والثارات القبلية المؤثرة التي تضر بالاقتصاد اليمني، وما زاد الطين بلة في ذلك أن هذا البلد يستضيف ويأوي حتى الآن ما يقرب من أكثر من مليون ونصف المليون شخص من القرن الأفريقي بكل سلبياته.

وإجمالاً يمكنني القول إن مستوى الاقتصاد اليمني برمته لا يعبّر إطلاقاً عن الثروات الاقتصادية المتنوعة التي تزخر بها وتمتلكها اليمن ولا على مستوى دخل الفرد الذي يعيش فيه كثير من اليمنيين تحت خط الفقر، أي أقل من دولار واحد في اليوم، والذي ينبغي أن يكون فيه مستوى دخل الفرد عالمياً كنظيره الخليجي. إن ارتفاع نسبة الفقر وزيادة أعداد العاطلين في اليمن لا يعطي هو الآخر صورة واضحة وواقعية عن هؤلاء الفقراء ومدى تعرضهم للجوع والحرمان والأمراض المختلفة ومدى تعرضهم للآثار المترتبة على الحرب الدائرة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي رافقتهم منذ مطلع العام المنصرم ٢٠١١م وحتى اللحظة وما خلفته تلك المواجهات من تدمير للبنى التحتية وللمنشآت العامة والخاصة ولشبكة الكهرباء والمياه وانعدام الغاز المنزلي والمشتقات النفطية وقطاع الخدمات بشكل عام الذي انعكس سلبياً وأدى بدوره إلى ركود اقتصادي في البلد وإلى شلل تام في القطاع التجاري وضعف القدرة الشرائية للمجتمع وإلى توسيع فجوة الفقر والجوع والبطالة، وهو الأمر الذي يستدعي ويتطلب من الحكومة الإسراع في تقديم المساعدات العاجلة إلى شرائح المجتمع الأكثر فقراً وجوعاً وحرماناً واستدامتها، وإلى العمل الجاد على تحسين النظام الصحي الحالي الذي يفتقر إلى المهنية، وإعادة النظر من جديد في كل جوانبه، وإلى التكامل وبناء القدرات المؤسسية، حيث أن هذا القطاع يشكو سوء الإدارة والتضخم الوظيفي والتسرب وعدم القدرة والكفاءة في التغطية الكاملة للرعاية الصحية.

أما على مستوى قطاع التقاعد اليمني بشكليه المدني والعسكري، فحدّث ولا حرج، فلا يتسع المقام هنا لسرد كل قضايا ومشاكل التقاعد، وإنما يمكن القول إن هذا النظام لا يلبي الآمال والطموحات المرجوة للمتقاعدين رغم أن جزءاً من أحوال صناديق التقاعد المدني والعسكري والمستثمرة كسندات حكومية وأذون خزانة، قد بلغت أكثر من (٥٠٠) مليار ريال تقريباً حتى ديسمبر ٢٠١١م، وتستثمر هذه الأموال في سندات وأذون الخزانة بمختلف الآجال، ولم تستثمر في قطاعات إنتاجية أخرى واعدة تتم الاستفادة منها في استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين الذين هم اليوم خارج سوق العمل، والتي يمكن أن توظف في قطاعات إنتاجية أخرى واعدة لدعم الاقتصاد الوطني كقطاع الزراعة والصناعة والثروة السمكية والصناعات الاستخراجية.

كما أن النظام التعليمي في اليمن يقوم بتخريج كوادر لمختلف القطاعات، في حين لا يقوم بإعدادهم كماً وكيفاً، فهو لا يمدهم بالكفاءات والمهارات وبناء القدرات المطلوبة، فمؤهلاتهم وخبراتهم لا تتطابق ولا تتناغم ولا تتوافق مع الأعمال المطلوبة في سوق العمل، ولهذا السبب فإن حكومة الوفاق، ممثلةً بالجهات المختصة، معنية بتكثيف جهودها في إدراج برامج وخطط تدريبية ومهنية وتقنية نوعية تتواكب وتتوافق مع المعطيات الجديدة لسوق العمل اليمني والخليجي ضمن أولويات وسياسات وبرامج الحكومة، ففي اعتقادي أن المؤسسات اليمنية، خصوصاً في ظل الظروف الحالية لا تستطيع من استيعاب أعداد متزايدة من العمالة التي تثقل كاهلها ويتعذر استيعابها في ما بعد في سوق العمل اليمني، فالحل لهذه القضية – في اعتقادي – هو أن تقوم الدولة، ممثلةً بالجهات ذات العلاقة، بالعمل الجاد والمضني لاجتذاب رؤوس الأموال المهاجرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الانتقائية التي تعتمد على الكثافة العمالية لاستيعاب مزيد من مخرجات التعليم ومن العمّال الجدد والاتجاه نحو زيادة تنويع وتوسيع مصادر الدخل والإدارة الجيدة لموارد الدولة الاقتصادية والاهتمام بالقطاع الخاص الذي يمكن أن تجعله شريكاً فاعلاً في المستقبل ومصدراً رئيسياً لفرص العمل الجديدة في الاقتصاد اليمني.